ZICONS:
Zawiyah International Conference on Sharia and Legal Studies
Vol. 1. (Januari-Desember 2025): h. 597-611
https://jurnal.pematik.id/index.php/zicons

أحكام موانع النفقة الزوجية في المذاهب الفقهية الأربعة وكومبِيلاسي القوانين الإسلامية في إندونيسيا : دراسة فقهية مقارنة

Abdulloh Yahya Annajaty [1], and Isman [2]

[12] *Universitas Muhammadiyah Surakarta, Sukoharjo, Central Java, 57162, Indonesia*

[1]*yahya.abdulloh94@gmail.com*, [2]*1ism190@ums.ac.id*

Article Info

Article history:

Received Nov 17, 2025
Accepted Des 29, 2025
Publish Des 30, 2025

Keywords:

النفقة الزوجية، المذاهب الفقهية الأربعة، كومبِيلاسي القوانين الإسلامية.

ABSTRACT

تتناول هذه الدراسة أحكام موانع النفقة الزوجية في المذاهب الفقهية الأربعة (الحنفي، المالكي، الشافعي، الحنبلي) مقارنةً بكومبِيلاسي القوانين الإسلامية في إندونيسيا (KHI). تنطلق من كون النفقة واجبًا شرعيًا ثابتًا بنصوص الكتاب والسنة، وركنًا من أركان استقرار الأسرة المسلمة. غير أنّ الفقهاء قرروا موانع تُسقط حق الزوجة في النفقة، كالنشوز وامتناعها عن الوطء والسفر دون إذن الزوج والحبس والردة .يهدف البحث إلى كشف أوجه الاتفاق والاختلاف بين المذاهب الأربعة والقانون الإندونيسي في تحديد هذه الموانع وتطبيقاتها، مستعملاً المنهج الوصفي التحليلي المقارن. خلصت النتائج إلى اتفاق الجميع على سقوط النفقة في حال النشوز والردة والامتناع عن المعاشرة، مع تباين المذاهب في أثر الحبس والسفر بغير إذن، حيث تميل الحنفية والحنبلية إلى سقوطها، بينما يُبقي المالكية والشافعية النفقة في حال وجود إذن أو ضرورة. أما KHI فيشترط التمكين الكامل للزوج ويعدّ النشوز مانعًا صريحًا للنفقة. يسهم البحث في توضيح أثر هذه الأحكام على العدالة الزوجية واستقرار الأسرة في إندونيسيا، ويدعو إلى المواءمة بين روح الشريعة ومتطلبات الواقع الاجتماعي والقضائي المعاصر.

This is an open access article under the CC BY-SA license.

Corresponding Author:

Abdulloh Yahya Annajaty
Master of Sharia Economic Law, Universitas Muhammadiyah Surakarta, Sukoharjo, Central Java, 57162, Indonesia
Email: *yahya.abdulloh94@gmail.com*

المقدمة

تعدُّ نفقة الزوجة من المقومات الأساسية لاستقرار الأسرة وحقًا ثابتًا للزوجة في الشريعة الإسلامية بنصوص القرآن والسنة. فقد أوجب الله تعالى الإنفاق على الزوجات في حدود المعروف، وجعل ذلك مسؤولية الزوج مقابل قوامته وحقه في العشرة الزوجية. ويقرر الفقهاء أن نفقة الزوجة مقدَّمة على نفقة الأقارب الآخرين كالوالدين والأولاد عند التزاحم، نظرًا لأهميتها المباشرة. شرعًا، تُعرَّف نفقة الزوجة بأنها قيام الزوج بتوفير ما يكفي زوجته من الطعام والكسوة والمسكن وحاجاتها الأساسية بالمعروف. وهذه النفقة واجبة بمجرد عقد النكاح الصحيح ودخول الزوجة وتمكينها نفسها لزوجها؛ فبوجود الاحتباس الشرعي (أي إقامة الزوجة مع زوجها واستعدادها للمعاشرة) تستحق الزوجة النفقة كاملًة[1]. وقد انعقد إجماع الفقهاء على وجوب نفقة الزوجة الصحيحة النكاح إذا وجدت حالة التمكين وعدم النشوز[2]، كما اتفقوا على أنواع النفقة الأساسية من طعام وكسوة ومسكن[3].

على الرغم من وجوب النفقة ابتداءً، فقد بيَّن فقهاء المذاهب الأربعة حالات وظروفًا خاصة تسقط فيها نفقة الزوجة أو يتوقف استحقاقها مؤقتًا – وتُسمى في الاصطلاح موانع النفقة[4]. هذه الموانع تشمل نشوز الزوجة (امتناعها عن طاعة زوجها بالمعروف وخروجها عن طاعته بلا مسوّغ شرعي)، وامتناعها عن المعاشرة الزوجية أو تعطيل حق الزوج في الاستمتاع من غير عذر، وتركها بيت الزوجية دون إذن زوجها أو دون ضرورة معتبرة، وكذلك سفر الزوجة بلا إذن زوجها، واحتباس الزوجة (حبسها أو توقيفها) بما يفوّت عليها تحقيق الاحتباس الشرعي، وردة الزوجة عن الإسلام مما يؤدي لانفصام عقد الزواج. وقد أجمعت المذاهب على بعض هذه الموانع (مثل النشوز والردة) واختلفت في تفاصيل موانع أخرى (مثل السفر بغير إذن وبعض الأعذار) كما سيأتي تفصيله[5].

وتشير الدراسات المعاصرة في مجال تطبيق الشريعة في إندونيسيا إلى أن تقنين الأحكام الفقهية لا يتم دائمًا بنقلٍ تفصيليٍّ مباشرٍ عن المدونات الفقهية، بل يخضع لاعتبارات مؤسسية وتنظيمية واجتماعية، تؤدي أحيانًا إلى اختزال المفاهيم الفقهية أو دمجها في قواعد عامة تُترك تفاصيلها لاجتهاد القاضي وتطبيق الواقع. ويُعدّ هذا النمط من التقنين سمةً بارزة في عدد من مجالات القانون الإسلامي الإندونيسي، مما يفرض ضرورة القراءة المقارنة بين الفقه الكلاسيكي وصياغاته القانونية الحديثة[6].

في السياق الإندونيسي المعاصر، نظّم كومبِيلاسي القوانين الإسلامية (ويُعرف اختصارًا بـ KHI) أحكام النفقة الزوجية وحقوق الزوجين ضمن قانون الأحوال الشخصية للمسلمين (صدر بتوجيه رئاسي عام 1991). يتبنّى KHI في مجمله أحكام الشريعة الغرّاء في النفقة، حيث يشترط التمكين الكامل من قبل الزوجة لاستحقاق النفقة، وينصّ صراحة على سقوط نفقة الزوجة إذا ثبت

[1] Toha Ma'arif, "Relevansi Konsep Nafkah Dalam Hukum Keluarga Islam Terhadap Dinamika Kehidupan Modern Mengatur Hubungan Antaranggota Keluarga , Termasuk Hak Dan Kewajiban Yang Melekat Pada Tentang Pemenuhan Kebutuhan Materi , Tetapi Juga Menjaga Keharmonisan Rumah Tangga," *Al Fuadiy: Hukum Keluarga Islam* 7, no. 2 (2025): 96–109, https://doi.org/https://doi.org/10.55606/af.v6i2.

[2] Wizarah al-Awqaf wa al-Shu'un al-Islamiyyah, *al-Mawsu'ah al-Fiqhiyyah al-Kuwaytiyyah,* vol. 29 (Kuwait: Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, 1404-1427, 58.

[3] Ibnu Rusyd, Muhammad bin Ahmad. *Bidayah Al-Mujtahid Wa Nihayah Al-Muqtashid*, jld. 3 (Kairo: Dar al-Hadits, 1425 H/2004 M), 76.

[4] Misbahul Mustafa and Zaki Saiful Alam, " بيان بعض مسقطات النفقة الزوجية في الفقه الإسلامي عند المذاهب الأربعة," *Al-Inṣāf: Jurnal Ahwal Al-Syakhshiyyah* 4, no. 1 (2024): 17–28, https://doi.org/https://doi.org/10.61610/ash.v4i1.59.

[5] Mustafa and Alam.

[6] Azhar Alam, Musliah Isnaini Rahmawati, and Aditya Nurrahman, "Manajemen Wakaf Produktif Dan Tantangannya Di Majelis Wakaf Dan Kehartabendaan Pdm Surakarta," *Profetika: Jurnal Studi Islam* 23, no. 1 (2021): 114–26, https://doi.org/10.23917/profetika.v23i1.16799.

نشوزها[7]. إلا أن هناك جوانب تحتاج للمقارنة مع التراث الفقهي: فقد اكتفى التقنين الإندونيسي بذكر نشوز الزوجة كمانع للنفقة ولم يوضح تفصيل كل الحالات كما في كتب الفقه، مما يستدعي دراسة توافقه أو اختلافه مع مذاهب الفقه السُنيّ الأربعة.

هدف البحث :تهدف هذه الدراسة إلى بيان أوجه الاتفاق والاختلاف في أحكام موانع نفقة الزوجة بين المذاهب الفقهية الأربعة (الحنفي، المالكي، الشافعي، الحنبلي) من جهة، وبين ما جاء في تقنين كومبِيلاسي القوانين الإسلامية Kompilasi Hukum Islam) من جهة ثانية. ويسعى البحث لشرح كيفية معالجة كل من المذاهب و KHIلمسألة سقوط النفقة عند تحقق موانعها المتنوعة، وتأثير ذلك على العدالة الزوجية واستقرار الأسرة المسلمة في إندونيسيا.

مشكلة البحث وأسئلته :بناءً على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الرئيس التالي :ما هي موانع استحقاق الزوجة للنفقة في الفقه الإسلامي، وما مدى اتفاق أو اختلاف المذاهب الأربعة و KHIفي تحديد هذه الموانع وأحكامها؟ ويتفرّع عن ذلك الأسئلة البحثية التفصيلية الآتية:

1. ما المقصود بموانع نفقة الزوجة في الفقه الإسلامي، وما الأسس الشرعية التي بُنيت عليها أحكامها لدى المذاهب الفقهية الأربعة؟
2. ما أبرز الحالات التي تُعدّ مانعًا من حصول الزوجة على النفقة في نظر كل مذهب من المذاهب الأربعة (مثل: نشوز الزوجة، امتناعها عن المعاشرة، ترك بيت الزوجية أو السفر دون إذن، الحبس، الردة، وغيرها)؟
3. كيف تناول كومبِيلاسي القوانين الإسلامية في إندونيسيا (KHI) مسألة موانع نفقة الزوجة من حيث التعريف والحكم والتطبيق القضائي؟ وهل ذكر حالات محددة أو اعتمد قاعدة النشوز بشكل عام؟
4. ما أوجه الاتفاق بين المذاهب الفقهية الأربعة وبين التقنين الإندونيسي (KHI) في شأن تحديد موانع النفقة الزوجية؟
5. وما أوجه الاختلاف أو التباين في تفسير مفهوم كل مانع وفي تطبيق أثره الشرعي والقانوني بين الفقه الإسلامي الكلاسيكي وبين قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي؟
6. ما أثر تلك الاتفاقات والاختلافات على تطبيقات القضاء الشرعي وعلى استقرار الأسرة المسلمة في إندونيسيا؟ وهل يحقق KHIتوازنًا بين حفظ حقوق الزوجة وروح الشريعة من جهة، ومتطلبات الواقع الاجتماعي المعاصر من جهة أخرى؟

مراجعة الأدبيات

تناولت كتب الفقه والتراث الإسلامي أحكام النفقة الزوجية بإسهاب، وقررت القواعد العامة لاستحقاق الزوجة للنفقة وموانع ذلك الاستحقاق. اتفقت جميع المذاهب على أن النكاح الصحيح مع التمكين يُوجب النفقة للزوجة، كما نقل ابن المنذر وغيره إجماع العلماء على وجوب نفقة الزوجة بالمعروف ما دامت مقيمة على طاعة زوجها[8]. وقد استدل الفقهاء على ذلك بقول الله تعالى :﴿الرِّجَالُ قَوَّامُوْنَ عَلَى النِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ اللّٰهُ بَعْضَهُمْ عَلٰى بَعْضٍ وَّبِمَآ اَنْفَقُوْا مِنْ اَمْوَالِهِمْ﴾[9]، وبقوله سبحانه :﴿وَعَلَى الْمَوْلُوْدِ لَهٗ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوْفِ﴾[10]. كما استدلوا بالأحاديث النبوية كقول النبي ﷺ لهند بنت عتبة : (خُذي ما يكفيكِ وولدَكِ بالمعروف)[11] حين شكت شُحّ زوجها أبي سفيان، مما يثبت حق الزوجة في النفقة[12].

---

[7] Miswanto, "KRITIK KONSEP NUSYUZ DALAM KOMPILASI HUKUM ISLAM (PERSPEKTIF TEORI MUBADALAH)," *YUSTISI Jurnal Hukum & Hukum Islam* 11, no. 2 (2024): 209–19, https://doi.org/https://doi.org/10.32832/yustisi.v11i2.16676.

[8] Muhammad Zali et al., "ANALISIS HUKUM ISLAM: KEWAJIBAN NAFKAH SUAMI DAN SOLUSI BAGI ISTRI YANG TERPAKSA BEKERJA," *Journal of Gender And Social Inclusion In Muslim Societes* 5, no. 1 (2024): 25–38, https://doi.org/https://doi.org/10.30829/jgsims.v5i1.20716.

[9] An-Nisa', 4:34

[10] Al-Baqarah, 2:233

[11] *Sahih al-Bukhari*, no. 3825, dalam Sahih al-Bukhari, ed. Jama'ah min al-Ulama', (Beirut: Dar Thawq an-Najat, 1422 H).

[12] Nurlinda Yani, "Hak Dan Nafkah Istri Dalam Hukum Islam : Analisis Konsep Kesetaraan Gender," *Posita: Jurnal Hukum Keluarga Islam* 02, no. 02 (2024): 95–106, https://doi.org/https://doi.org/10.52029/pjhki.v2i2.233.

في المقابل، قررت المذاهب موانع محددة تسقط نفقة الزوجة رغم بقاء عقد الزواج، أهمها حالة نشوز الزوجة .والنشوز في المفهوم الشرعي هو امتناع الزوجة عن طاعة زوجها في الحقوق الزوجية وخروجها عن طاعته من غير مسوغ شرعي. وقد انعقد إجماع الفقهاء على أن نشوز الزوجة يوقف نفقتها، إذ تفقد حقها في النفقة باتفاق المذاهب متى ما أصبحت ناشزًا[13]. ويرى جميع الأئمة أن النفقة في مقابل احتباس الزوجة لصالح زوجها، فإذا فُقد الاحتباس الشرعي بسبب نشوزها سقطت نفقتها. وجاء في دراسة فقهية حديثة أن الزوجة تخسر حق النفقة عليها – بحسب الرأي الجماعي لفقهاء المسلمين – في حالة النشوز، وهو تأكيد معاصر لجماع الآراء الموروثة[14].

بالإضافة إلى النشوز، تناولت كتب الفقه حالات تفصيلية اعتُبرت مانعة للنفقة .فالسفر دون إذن الزوج مثلاً عُدَّ عند كثير من الفقهاء نوعًا من النشوز إذا لم يكن لعذر واجب أو بإذن الزوج، لأن فيه تفويتًا لحق الزوج في المعاشرة. وقد ذكر الحنفية صراحةً أن نفقة الزوجة هي عوض احتباسها في بيت الزوجية، فإذا سافرت بدون إذنه سقط احتباسها الحقيقي فلا تستحق نفقة تلك المدة[15]. حتى أن فقهاء الحنفية والشافعية نصّوا على سقوط نفقة الزوجة إذا خرجت لأداء الحج الواجب دون إذن زوجها، رغم شرف العبادة، لكونها خرجت بغير رضاه[16]. في حين رأى المالكية وبعض الحنابلة أن السفر للحج الواجب أو لضرورة بإذن الزوج لا يحرمها من نفقتها لأنها ليست في حكم الناشز حينئذ. ويتضح هنا اختلاف التنظير بين من يُغَلِّب حق الزوج في الاحتباس (كأبي حنيفة) ومن يُراعي الضرورات الشرعية أو إذن الزوج (كالمالكية)[17].

تناولت الأدبيات المعاصرة أيضًا موضوع نفقة الزوجة في ضوء القوانين الحديثة. نجد أن معظم قوانين الأحوال الشخصية في الدول الإسلامية استمدت أحكامها من الفقه الموروث. فمثلاً القانون المصري للأحوال الشخصية نصّ على حالات تسقط فيها نفقة الزوجة مطابقةً لما ذكره الفقهاء، كخروج الزوجة بلا إذن أو حبسها أو ارتدادها عن الإسلام. وجاء في شرح القانون المصري أنه إذا حُبِسَت الزوجة في جريمة أو دين، فإنها لا تستحق نفقتها وقت الحبس؛ لأنه قد حُرِمَ الزوج من حقه في احتباسها[18]. كما أضاف القانون المصري حالات أخرى كالزوجة المخطوفة (المأسورة) والمرتدة عن الإسلام، حيث تسقط نفقتها أيضًا لزوال الاحتباس أو لانفساخ العقد[19]. هذه التشريعات تعكس إلى حد كبير آراء الفقهاء في اعتبار انعدام المعاشرة أو الاحتباس مانعًا للنفقة.

أما في إندونيسيا، فإن تقنين الأحوال الشخصية الإسلامي (KHI) جاء ليجمع ويحدد أحكام النكاح والطلاق والنفقة وفق الفقه الإسلامي بما يناسب البيئة الإندونيسية. نصَّ KHI في المادة 80 على واجبات الزوج المالية ومنها النفقة، واشترط في الفقرة (7) صراحةً سقوط تلك الواجبات إذا كانت الزوجة ناشزًا[20]. كما عرف النشوز في المادة 84 بأن الزوجة تعتبر ناشزًا إذا امتنعت عن واجباتها الشرعية نحو زوجها - كما وردت في المادة 83(1) - دون عذر مشروع[21]. وبالتالي، تبنّى KHI مفهوم النشوز التقليدي كأساس وحيد لتعليق نفقة الزوجة، ولم يفصّل كل حالة على حدة (كالسفر والحبس وغيرها) بل اكتفى بعمومية الحكم تحت مفهوم النشوز. هذا يدفع لإجراء مقارنة دقيقة: هل تغطي مواد KHI جميع ما اعتبره الفقهاء موانع للنفقة؟ وما أوجه التشابه

---

[13] Yani.

[14] Riska Wulandari, Muhammad Nirwan Idris, and Jamaluddin, "Kedudukan Nafkah Istri Nusyuz Selama Masa Idah," *AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam Dan Bahasa Arab* 3, no. 4 (2024): 514–38, https://doi.org/10.36701/qiblah.v3i4.1635.

[15] Wulandari, Idris, and Jamaluddin.

[16] Shafaa Nasruddin, Asnawati Patuti, and Sri Reski Wahyuni Nur, "Analisis Perbandingan Hukum Terhadap Nafkah Istri Yang Safar Dalam Perspektif Empat Mazhab," *AL-MABSUTH: Jurnal Studi Islam Dan Bahasa Arab* 1, no. 1 (2025): 213–32, https://doi.org/10.36701/mabsuth.v1i1.2388.

[17] Nasruddin, Patuti, and Nur.

[18] Isra Abdul Aziz, "محامٍ يوضح 5 حالات لسقوط نفقة الزوجة.. أشهرها النشوز والسجن," elwatannews, 2022, https://www.elwatannews.com/news/details/6203608#goog_rewarded.

[19] Aziz.

[20] Miswanto, "KRITIK KONSEP NUSYUZ DALAM KOMPILASI HUKUM ISLAM (PERSPEKTIF TEORI MUBADALAH)."

[21] Miswanto.

والاختلاف في التطبيق؟ بعض الدراسات أشارت إلى وجود حاجة لتحديث مفهوم النشوز في KHI تحقيقًا لمزيد من العدالة، كدراسة نقدية حديثة دعت إلى "إعادة بناء مفهوم النشوز في "KHI ليشمل تقويمًا أكثر توازنًا بين الزوجين[22]. وعليه، تستفيد هذه الدراسة من أدبيات الفقه والقانون لتقديم رؤية شاملة حول الموضوع.

منهج البحث

اعتمدت هذه الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا مقارنًا. تم جمع المادة العلمية من المصادر الفقهية المعتمدة لكل مذهب من المذاهب السنية الأربعة، شاملةً كتب الفتاوى والفقه المقارن القديمة والمعاصرة، بالإضافة إلى المواد القانونية ذات الصلة وفي مقدمتها نصوص كومبيلاسي القوانين الإسلامية في إندونيسيا. ثم جرى وصف أحكام النفقة وموانعها في كل مذهب على حدة وتحليلها، مع إبراز الأدلة الشرعية من القرآن والسنة وآراء الفقهاء. بعد ذلك تم إجراء مقارنة مباشرة بين المذاهب الأربعة فيما بينها من جهة، وبينها وبين أحكام KHI من جهة أخرى، وذلك بهدف تحديد مواطن الاتفاق والاختلاف بوضوح. وقد شملت عملية التحليل المقارن: (1) تصنيف الموانع الرئيسية للنفقة (مثل: النشوز، الامتناع عن الوطء، الخروج بلا إذن، الحبس، الردة... إلخ)، (2) بيان موقف كل مذهب من هذه الموانع مدعَّمًا بالنصوص الفقهية، (3) بيان موقف KHI إن وجد نص فيه أو بحسب القواعد العامة التي تبناها، (4) تحليل أسباب الاختلاف – إن وُجد – سواء من ناحية اختلاف فهم الأدلة أو مراعاة الظروف، (5) تقييم الأثر المترتب على كل رأي في الواقع المعاصر، لا سيما على وضع المرأة والأسرة في القضاء الإندونيسي.

وانطلاقًا من الحاجة إلى تجاوز القراءة المعيارية الجزئية للنصوص الفقهية، استأنست هذه الدراسة بالمقاربة المقاصدية ذات البعد النظمي كما طوّرها جاسم عودة، والتي تؤكد ضرورة قراءة الأحكام الشرعية في سياقها القيمي والاجتماعي والقانوني، وربطها بمقاصد العدالة والاستقرار الأسري، بما يتيح فهماً أكثر شمولًا للعلاقة بين الفقه الكلاسيكي والتقنين المعاصر، ويجنب البحث الوقوع في اختزالٍ براغماتي أو إسقاطٍ نصيّ جامد[23].

كما استند التحليل – في تقويم الأثر العملي لأحكام موانع النفقة – إلى منهجية المصلحة المرسلة بوصفها أحد مسالك الاجتهاد المعتمدة في السياق الفقهي والقانوني الإندونيسي، لما لها من دور في تحقيق التوازن بين النص الشرعي ومتطلبات الواقع، ومنع المفسدة في القضايا الأسرية ذات الأثر الاجتماعي المباشر، وهو ما جرى اعتماده في عدد من قرارات الهيئات الاجتهادية المعاصرة[24].

من ناحية نطاق البحث، فهي تقتصر على المذاهب الأربعة (دون التطرق لمذهب الشيعة الإمامية مثلًا إلا عند الضرورة المقارنة العامة) وتشريعات إندونيسيا فقط. وأما الإجراءات، فقد تم استقراء المواد ذات العلاقة في KHI(خاصة المواد: 80، 83، 84، 152)، ومقابلة ذلك بما استخلصه الفقهاء في مصنفاتهم. كما استفاد البحث من بعض الدراسات السابقة والمقالات القانونية لضمان فهم الواقع التطبيقي (مثل تطبيقات المحاكم الدينية في حالات نشوز الزوجة).

النتائج والمناقشة

بعد الدراسة المقارنة، تبيّن أن هناك أوجه اتفاق جوهرية بين المذاهب الأربعة من جهة، وبينها وبين التقنين الإندونيسي (KHI) من جهة أخرى في مسائل نفقة الزوجة وموانعها. وفي المقابل، توجد أيضًا أوجه اختلاف في بعض التفاصيل الفرعية بين اجتهادات المذاهب، وانعكس بعض ذلك – بشكل متفاوت – في التطبيقات الحديثة. فيما يلي عرض لأهم النتائج:

---

[22] Al Fitri, "Rekonstruksi Konsepsi Nusyúz Dalam Kompilasi Hukum Islam Di Indonesia," badilag.mahkamahagung, 2022, https://badilag.mahkamahagung.go.id/artikel/publikasi/artikel/rekonstruksi-konsepsi-nusyuz-dalam-kompilasi-hukum-islam-di-indonesia-oleh-al-fitri-s-ag-s-h-m-h-i-24-5.

[23] Isman et al., "Penelitian Hukum Empiris Berbasis Teori Maqashid Syariah Jasser Auda," *AL-AFKAR: Journal for Islamic Studies* 6, no. 4 (2023): 14–29, https://doi.org/10.31943/afkarjournal.v6i4.730.Empirical.

[24] Hanifah Kusumastuti, Imron Rosyadi, and Rizka, "Implementasi Maslahah Mursalah Dalam Putusan Majelis Tarjih Muhammadiyah Dan Bahtsul Masail NU (Ijtihad Sebagai Penetapan Hukum Islam)," *Syntax Literate: Jurnal Ilmiah Indonesia* 32, no. 3 (2021): 167–86.

أولًا: أوجه الاتفاق بين المذاهب الأربعة و KHI

وجوب نفقة الزوجة مع العقد الصحيح والتمكين (الاحتباس) :اتفق الفقهاء على أن نفقة الزوجة تثبت في ذمة الزوج متى كانت الزوجة مُمكِّنةً نفسها لزوجها في إطار عقد زواج صحيح. فإذا اجتمع عقد شرعي صحيح وعدم وجود موانع للتعاشر، وجبت النفقة على الزوج. وقد عبّر الفقه الحنفي عن ذلك بأن النفقة عوض الاحتباس، أي أن حق الزوج في احتباس زوجته لخدمته وعشرته يقابله التزامه بالإنفاق عليها. وقرر الجمهور كذلك أن النفقة لازمة بعد الدخول أو إمكانه، فلو عقد ولم يدخل ولم يطلب الزوج زوجته أو لم توفر له التمكين فليس لها نفقة حتى يحدث التمكين. ويشترط المالكية والشافعية "التمكين التام" لحصول النفقة، أي تسليم الزوجة نفسها وانتقالها إلى بيت الزوجية إذا طُلب منها ذلك. وهذا ما راعاه التقنين الإندونيسي أيضًا، حيث نص في المادة 80 (فقرة 4 و 5) على واجب النفقة ضمن حدود قدرة الزوج، ثم أشار في المادة 80 (7) إلى أن هذا الواجب "يسقط إذا كانت الزوجة ناشزًا" [25]، مفهومًا منه أن النفقة مرتبطة بقيام الزوجة بواجب التمكين وحسن المعاشرة.

النشوز مانع أساسي للنفقة (باتفاق الجميع) :نشوز الزوجة –بمعنى عصيانها وخروجها عن طاعة زوجها في غير معصية – هو المانع الأبرز الذي أجمعت المذاهب على كونه يسقط حق الزوجة في النفقة. فإذا امتنعت الزوجة عن الانتقال إلى بيت زوجها، أو خرجت من منزل الزوجية بدون إذنه دون مسوغ شرعي، أو امتنعت عن تلبية حقوقه الزوجية من غير عذر معتبر، اعتُبرت ناشزًا وسقطت نفقتها خلال فترة النشوز[26]. جميع الأئمة متفقون على هذا الحكم العام، وقد نصّ KHIعلى الأمر نفسه بوضوح: "ك kewajiban suami memberi nafkah gugur apabila istri nusyuz" أي "تسقط التزامات الزوج بالنفقة إذا كانت الزوجة ناشزًا ." وبالتالي فإن القانون الإندونيسي يتطابق مع المذاهب في اعتبار نشوز الزوجة (عدم طاعتها بالمعروف) سببًا مشروعًا لتعليق نفقتها[27]. ويُلاحظ أن النص الإندونيسي لم يعرّف النشوز بتفصيل كثير لأن المادة 84 تولت ذلك، حيث ذكرت أن الزوجة تعتبر ناشزًا إن تركت واجباتها الزوجية دون عذر. وهذا التعريف موافق لمفهوم الفقهاء عن النشوز. وتجدر الإشارة إلى أن الإجماع المنقول عن الفقهاء صريح في أن الزوجة الناشز لا نفقة لها[28] ، وهو من الأحكام القطعية في باب النفقات.

امتناع الزوجة عن الوطء (المعاشرة) بغيرعذر :هذه الحالة في الواقع صورة من صور النشوز، ولذلك اتفقت كلمة الفقهاء على أنها تمنع النفقة كذلك[29]. فحق الزوج في الاستمتاع والمعاشرة حق أساسي مقابل المهر والنفقة، فإذا رفضت الزوجة هذا الحق دون سبب شرعي (كمرض أو حيض ونحوه مما يُعد عذرًا مؤقتًا)، فإنها تكون ناشزًا وتسقط نفقتها. وقد عدّت المذاهب هذا الامتناع ضربًا من عدم التمكين الذي يأثم به الزوجة وتفوت به حق زوجها الشرعي، فلا تستحق معه النفقة الواجبة[30]. ويندرج تحت ذلك الامتناع عن الانتقال إلى بيت الزوجية، أو ترك بيت الزوج إلى بيت أهلها دون إذن أو مبرر، فكلها صور لعدم طاعة

[25] Miswanto, "KRITIK KONSEP NUSYUZ DALAM KOMPILASI HUKUM ISLAM (PERSPEKTIF TEORI MUBADALAH)."

[26] Ban Badr Hassan, "Review Article on the Research Entitled 'Rebellion in Iraqi Law and Islamic Law: A Comparative Study,'" *Ashur Journal of Legal and Political Sciences* 2, no. 1 (2025): 343–52, https://doi.org/https://doi.org/10.64184/ajlps.V2.I1.Y2025.P352-343.25.

[27] Ayu Citra Isnantri and Tanudjaja, "The Act of Nusyuz By A Wife As An Abortion of The Right To Maintain Mut'ah After Divorce," *YURISDIKSI : Jurnal Wacana Hukum Dan Sains* 19, no. 4 (2024): 601–12, https://doi.org/https://doi.org/10.55173/yurisdiksi.v19i4.222.

[28] Wulandari, Idris, and Jamaluddin, "Kedudukan Nafkah Istri Nusyuz Selama Masa Idah."

[29] Sehan Rifky, Asep Saepullah, and Nadia Cahya Maolia, "Analisis Hukum Islam Dan Undang-Undang Perkawinan Terhadap Istri Yang Menolak Hubungan Intim," *Jurnal Keislaman* 7, no. 1 (2024): 10–24, https://doi.org/https://doi.org/10.54298/jk.v7i1.235.

[30] Husnul Khatimah et al., "Tamkin Sempurna as a Condition for Exemption from Obligations Husband to Wife Tamkin Sempurna Sebagai Syarat Pembebasan Kewajiban Suami Terhadap Istri," *Jurnal Mediasas: Media Ilmu Syariah Dan Ahwal Al-Syakhsiyyah* 6, no. 2 (2023): 212–32, https://doi.org/10.58824/mediasas.v6i2.146.

الزوج بالمعروف. لذلك هي في حكم النشوز الواحد وتُطبّق عليها القاعدة العامة أعلاه. ويوافق KHI ضمنًا على هذا، كونه يشترط "التمكين الكامل "لاستحقاق النفقة، وأي تصرف ينافي التمكين – مثل الامتناع عن المعاشرة أو الهجر بلا إذن – يُعد نشوزًا[31].

ردة الزوجة عن الإسلام :اتفق الفقهاء أيضًا على أن خروج الزوجة عن الإسلام (الارتداد) يقطع عقد الزواج فورًا ويُعدّ طلاقًا بائنًا بحكم الشرع، وبه تنقطع حقوق الزوجة المالية ومن ضمنها النفقة. فالزوجة المرتدة لم تعد زوجة شرعًا، لذا لا نفقة لها من لحظة ردتها[32] .أما KHIفلم ينص مباشرة على حكم الزوجة المرتدة، لكن باعتبار أن الردة تنهي الزواج وفق الشريعة (وهي أيضًا مجرّمة في قوانين الزواج الإندونيسية المبنية على الشريعة)، فإن التقنين الإندونيسي يتّبع حكم الشريعة في هذه المسألة .وبعبارة أخرى، لو حدثت – نادرًا – حالة ردة زوجة في إندونيسيا، فسيتم التفريق بين الزوجين بحكم المحكمة الشرعية، وعندئذٍ لا تستحق الزوجة أي نفقة لزوال العلاقة الزوجية[33]. الخلاصة أن سقوط النفقة بالردة محل إجماع فقهي ولا خلاف فيه، وينسحب أثره على أي قانون مستمد من الشريعة.

حبس الزوجة أو أسرها (فقد الاحتباس) :على الرغم من إدراج بعض الفقهاء لهذه الحالة تحت صور النشوز أحيانًا، إلا أنها تختلف من حيث إن الحبس قد لا يكون باختيار الزوجة. ومع ذلك اتفق جمهور الفقهاء على أنه إذا حُبِسَت الزوجة في سجن أو توقيف قضائي أو كانت أسيرة بحيث تعذّر على زوجها معاشرتها، فإن نفقتها تسقط خلال مدة الحبس أو الأسر. العلة واضحة: الاحتباس ولو كان بغير إرادتها، لأن النفقة مرتبطة بإمكان الاستمتاع والمعاشرة[34]. ويؤيد الحنابلة والحنفية هذا الحكم قياسًا على الناشز، لأن المعتبر هو فقدان الاحتباس الفعلي. أما المالكية والشافعية فيوافقون في الجملة، مع قول بعضهم بوجوب النفقة إن كان الحبس ظلمًا على الزوجة ولم تتسبب هي فيه، لكن هذا الرأي مرجوح قضائيًا[35]. في المجمل، لا خلاف على عدم استحقاق النفقة زمن سجن الزوجة لانتفاء السكن الشرعي معها. ويلاحظ أن KHI لم يذكر نصًا خاصًا عن حبس الزوجة، وربما عُدَّ ذلك تحصيل حاصل تحت مفهوم النشوز أو تعذر التمكين. لكن يمكن استنباط حكمه ضمنًا من روح المادة 80 (7)؛ فالحبس وإن لم يكن ذنب الزوجة يظل مانعًا ماديًا للمعاشرة، فكيف يلزم الزوج بالنفقة دون مقابل احتباس؟[36]. ويُستثنى من ذلك حالة نادرة ذكرها بعض الفقهاء: إذا كان الزوج نفسه سبب حبس زوجته (كأن حبسها في دين له عليها)، فحينها لا تسقط نفقتها؛ لأنه هو الذي فوّت على نفسه حق الاحتباس [37].هذه التفصيلة تجد أصلها في كتب الفقه كذلك.

اتفاقات أخرى :هناك نقاط أخرى يجمع عليها الفقهاء تتعلق باستحقاق النفقة يمكن إيجازها :مرض الزوجة لا يسقط نفقتها (إلا عند المالكية في المرض الشديد كما سيأتي) لأنها غير متمردة؛ سفر الزوجة مع زوجها لا يسقط نفقتها بالاتفاق لأنها معه؛ سفرها لحاجة الزوج بإذنه لا يسقطها أيضًا (كالسفر لتجهيز بيت أو نحو ذلك)؛ نفقة الزوجة الكتابية (غير المسلمة) واجبة

---

[31] Haddad Ulum Harahap et al., "Legal Status of a Wife Leaving Her Husband and Vice Versa in Contextual Fiqh Studies : A Pre-Divorce Analysis," *JURNAL ILMIAH MIZANI: WACANA HUKUM, EKONOMI DAN KEAGAMAAN* 12, no. 01 (2025): 50–63, https://doi.org/http://dx.doi.org/10.29300/mzn.v12i1.7158.

[32] محمد توفيق قديري, "The Effects Of Apostasy On Family Provisions In Algerian Legislation And Islamic Jurisprudence," مجلة المعيار 27, no. 3 (2023): 149–65, https://doi.org/https://doi.org/10.37138/almieyar.v27i3.5401.

[33] Hardianti Numa, "Perceraian Karena Riddah (Studi Kasus Di Peradilan Agama Maros Tahun 2010-2014)" (Universitas Islam Negeri Alauddin Makassar, 2018), http://repositori.uin-alauddin.ac.id/id/eprint/10585.

[34] Ibrahim Hassan and Mohamed Al-Amoush, " بعض أحكام الزوجة المسجونة دراسة فقهية مقارنة بقانون الأحوال الشخصية الإماراتي," *University of Sharjah Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies* 19, no. 2 (2022): 471–500, https://doi.org/https://doi.org/10.36394/jsis.v19.i2.13.

[35] Hassan and Al-Amoush.

[36] Cut Meuthia Sari, Jailani Jailani, and Faisal Yahya, "Pemenuhan Hak Istri Yang Dipenjara Dalam Konsepsi Hukum Islam (Studi Kasus Narapidana Hamil Di Lembaga Permasyarakatan Perempuan Kelas II B Sigli)," *Tadabbur: Jurnal Peradaban Islam* 5, no. 2 (2023): 294–305, https://doi.org/10.22373/tadabbur.v5i2.366.

[37] Hassan and Al-Amoush, "بعض أحكام الزوجة المسجونة دراسة فقهية مقارنة بقانون الأحوال الشخصية الإماراتي."

كنفقة الزوجة المسلمة تمامًا باتفاق، فلا تعتبر الذمية ناشزًا لمجرد اختلاف الدين[38]. أيضًا نفقة المعتدة من طلاق رجعي واجبة ما دامت في العدة بشرط عدم نشوزها قبل الطلاق، وهذا محل اتفاق. فهذه الأحكام تؤكد قاعدة عامة وهي :استمرار النفقة ما دام عقد الزواج قائمًا وحال الزوجة غير مانع شرعًا[39].

ثانيًا: أوجه الاختلاف بين المذاهب الأربعة و KHI

على الرغم من الاتفاق العام كما أسلفنا، إلا أن الفقه الإسلامي شهد تباينات في بعض التفصيلات المتعلقة بموانع النفقة. بعضها مردّه اختلاف في تفسير مدى "طاعة الزوجة" أو مراعاة الأعذار، وبعضها اجتهاد في تحقيق المناط[40]. وفيما يلي أبرز الاختلافات التي ظهرت بين المذاهب، مع الإشارة إلى موقف القانون الإندونيسي (KHI) منها:

حالة سفر الزوجة دون إذن الزوج :هذه من أهم نقاط الاختلاف .الحنفية والحنابلة شددوا في اعتبار سفر الزوجة بدون إذن زوجها نقضًا لعقد الاحتباس، فرأوا أنه يُسقط نفقتها طيلة مدة غيابها .بل حتى لو سافرت لحاجة شخصية بإذنه لكن ليس في مصلحة الزوج، ذهب بعضهم إلى سقوط نفقتها تلك المدة أيضًا[41]. لديهم قاعدة أن النفقة مرتبطة بإقامة الزوجة عند زوجها، فإن تركته باختيارها – حتى لو أذن لها – لأمر لا يعود بنفع على الزوج، فهي كمن فوتت حقه في الاستمتاع. في المقابل، المالكية والشافعية ميزوا بين الأحوال: فإذا كان سفر الزوجة بإذن زوجها أو لأمر واجب شرعًا (كالحج الواجب) أو ضرورة ملحّة، فلا تُعدُّ ناشزًا وتستمر نفقتها على الزوج. أما إن سافرت بدون إذنه لغير ضرورة فهي ناشز ولا نفقة لها. وعلى هذا، فمثلاً: الزوجة التي تسافر لزيارة والديها المريضين بإذن زوجها عند المالكية تستحق النفقة (لأن الإذن يجعلها غير ناشز)، بينما قد يراها الحنفية ناشزًا على اعتبار أن السفر لم يكن برفقة الزوج. كذلك الشافعية يعتدون بإذن الزوج كثيرًا ويرون معه بقاء النفقة، إلا أنهم يفرّقون – كما أسلفنا – بين السفر لحاجة الزوج وعدمه[42]. خلاصة الاختلاف :الحنفية والحنابلة يميلون لسقوط نفقة الزوجة في السفر غير المأذون مطلقًا، والمالكية والشافعية يستثنون ما كان بإذن أو عذر مشروع .موقف :KHI لم ينص الكومبلياسي صراحةً على حكم السفر دون إذن، لكنه باشتراطه "التمكين الكامل "يفهم أنه إن كان السفر دون موافقة الزوج وبلا مسوغ شرعي فهو حالة نشوز تسقط معها النفقة. أما إن أذن الزوج أو كان السفر لضرورة (كعلاج عاجل مثلاً)، فسيكون للزوجة عذر معتبر ولا تُعدّ ناشزًا. وهكذا نرى أن KHI أخذ موقفًا وسطًا أقرب إلى رأي المالكية؛ إذ أسند الأمر للعرف الشرعي في تحديد النشوز ولم يضع قائمة مغلقة بالحالات. مع ذلك، عمليًا قد يميل القضاء الإندونيسي إلى تفسير أي سفر بلا إذن على أنه نشوز عملاً بعمومية المادة 84[43]، مما يُظهِر تأثرًا بالرأي الحنفي/الحنبلي في التطبيق.

زيادة تفصيل في مسألة السفر للحج :يجدر بالذكر ضمن هذه النقطة أنّ الشافعية والحنفية وافقوا على سقوط نفقة الزوجة حتى لو سافرت لحج الفريضة دون إذن زوجها، بناءً على أن حق الزوج مقدم في تلك اللحظة ويمكنها أداء الحج لاحقًا بإذنه. بينما الحنابلة رأوا عدم سقوطها في هذه الحالة لأن الحج واجب على الفور عند الاستطاعة ولا يلزم إذن الزوج فيه، فلا تعصى الزوجة بالخروج له[44]. وهذا المثال يؤكد أن سبب الاختلاف فقهيًا هو موازنة الواجبات: أيهما يقدم، حق الله بالحج أم حق الزوج بالنفقة؟

---

[38] Yani, "Hak Dan Nafkah Istri Dalam Hukum Islam : Analisis Konsep Kesetaraan Gender."

[39] S Musyrifah, Saharuddin Saharuddin, and Ardiyanti Aris, "Suami Dan Tanggung Jawab Terhadap Istri Dalam Iddah : Sebuah Kajian Analisis Yuridis," *JULIA Jurnal Litigasi Amsir*, 2024, 56–61, https://journalstih.amsir.ac.id/index.php/julia/article/view/403.

[40] نشوان زكي سليمان الحليم, "حقوق الزوجة وأثرها على الطاعة الزوجية :دراسة مقارنة and شيرين فارس سعيد الباجلاني," *Middle East Journal of Legal and Jurisprudence Studies* 2, no. 3 (2022): 236–47, https://doi.org/https://doi.org/10.56961/mejljs.v2i3.288.

[41] Nasruddin, Patuti, and Nur, "Analisis Perbandingan Hukum Terhadap Nafkah Istri Yang Safar Dalam Perspektif Empat Mazhab."

[42] Nasruddin, Patuti, and Nur.

[43] Miswanto, "KRITIK KONSEP NUSYUZ DALAM KOMPILASI HUKUM ISLAM (PERSPEKTIF TEORI MUBADALAH)."

[44] Nasruddin, Patuti, and Nur, "Analisis Perbandingan Hukum Terhadap Nafkah Istri Yang Safar Dalam Perspektif Empat Mazhab."

وجمعًا بينهما، أفتى بعض العلماء المعاصرين أنه إن كان حجها يفوّت عليها الفرض لو انتظرت إذنه، جاز لها الحج وتسقط نفقتها مؤقتًا .عمومًا لم يتطرق KHI لمثل هذه التفاصيل الدقيقة، وربما يُترَك تقديرها للقاضي وفق مبادئ الشريعة العامة[45].

حالة مرض الزوجة وعجزها الجسدي :اتفقنا أن المرض بذاته لا يجعل الزوجة ناشزًا، ولكن وقع اختلاف لدى المالكية :إذا أصيبت الزوجة بمرض عضال أو مانع جسدي دائم يحول دون المعاشرة (مثل رتقاء أي انسداد المهبل خلقةً)، فالمالكية يسقطون نفقتها بعد مرور فترة لأنه تعذرت المعاشرة تمامًا بخلاف الجمهور (الحنفية والشافعية والحنابلة والإمامية أيضًا) الذين قالوا لا تسقط النفقة، لأن المرض ليس باختيارها وهي في حكم المحتبسة حكمًا[46]. هذا خلاف نادر الظهور، لكنه موجود في بطون الكتب. ولم ينعكس هذا الخلاف في القوانين غالبًا، ولا فيKHI ، إذ لم يُذكر المرض كمانع. بل إن العرف القضائي يعتبر نفقة الزوجة واجبة على زوجها ما دامت في عصمته، حتى لو كانت مريضة مقعدة، استصحابًا للأصل. وعليه يمكن اعتبار رأي المالكية نظريًا لم يؤثر على التطبيقات الحديثة، خاصة أن اشتراطهم دقة في كون المرض شديدًا ومنذ بدء الزواج[47].

خروج الزوجة للعمل أو الدراسة دون إذن :هذه مسألة معاصرة تندرج تحت أحكام النشوز أيضًا. الأصل الفقهي القديم أن الزوجة لا تخرج من بيتها إلا بإذن زوجها إلا لضرورة أو عرف معتبر. وفي العصر الحديث خرجت كثير من الزوجات للعمل أو لإكمال التعليم. المذاهب القديمة لم تتناول "عمل الزوجة" صراحةً كنص منفصل، لكنها تُنزل حكمه على القواعد نفسها: إن كان خروجها بغير إذنه وبدون ضرورة، فهو نشوز. أما إن اشترطت في عقد الزواج حقها في العمل أو رضي الزوج به صراحةً أو ضمنًا، فلا تُعدّ ناشزًا بهذا الخروج ولها نفقتها. وقد أشار بعض الفقه المعاصر إلى أن نفقة الزوجة العاملة واجبة على الزوج ما دام عملها مباحًا وبرضاه أو اشتراطها[48]. قانونيًا، KHIلم يذكر العمل كمانع نفقة، فيفهم أنه يُحيله للعرف وللاتفاق بين الزوجين. وبالتالي إن اعترض الزوج ولم تأبه الزوجة وخالفت أمره *قد* تحكم المحكمة بنشوزها وحرمانها من النفقة، أما إن كان العمل برضاه فلا تأثير له. هذه الجزئية تختلف باختلاف الحالة ولا تُعدّ اختلافًا مذهبيًا بقدر ما هي تطبيق لقواعد النشوز. لكنها تبرز في الواقع الإندونيسي الحديث حيث تعمل نساء كثيرات؛ مما يستلزم من القضاء مراعاة الإنصاف عند إطلاق وصف النشوز، فقد لا يُعد خروجها للعمل نشوزًا إن كان بلا ضرر وكانت محتاجة مثلًا[49].

باختصار، يتفق المذاهب و KHIعلى الأصول (النفقة مقابل الاحتباس، والنشوز يسقطها)، ويختلفون في بعض الجزئيات مثل مدى اعتبار سفر الزوجة بلا إذن أو مع الإذن، وحالات خاصة كالمرض الشديد. وعمليًا، تبنّى KHIنهجًا قريبًا جدًا من المذاهب : فهو يربط النفقة بالتمكين التام ويعلّقها على طاعة الزوجة، مما يجعله يوافق الجميع في النتيجة. ربما تأثر التقنين أكثر بالفقه الحنفي في بعض التفاصيل نظرًا لتاريخ التأثير المذهبي في القضاء الإندونيسي، ولكن صياغته العامة جعلته قابلًا لاستيعاب بقية الآراء عند الحاجة.

ثالثًا: أثر هذه الأحكام على الو اقع النظري والتطبيقي

إن فهم أحكام النفقة وموانعها في التراث الفقهي ومقارنتها بالقانون الحديث يبرز عددًا من النقاط ذات الأهمية على الصعيدين النظري والتطبيقي:

على الصعيد النظري :يظهر البحث مدى حرص الشريعة الإسلامية على التوازن بين حقوق الزوجين :إذ قررت للزوجة حق النفقة تأمينًا لحياتها وكرامتها، وفي المقابل أوجبت عليها طاعة زوجها في غير المعصية حفاظًا على مصلحة الأسرة. فعند إخلال أي طرف بالتزاماته، يتأثر حق الطرف الآخر وفق نظام دقيق. ومن هنا، فإن إسقاط نفقة الزوجة الناشز ليس انتقاصًا من مكانتها،

---

[45] Nasruddin, Patuti, and Nur.

[46] Fizazuawi, "Hak Jaminan Kesehatan Istri Menurut Ketentuan Fiqh Tentang Nafkah Dalam Hukum Islam," *JURNAL AL-MIZAN: JURNAL HUKUM ISLAM DAN EKONOMI SYARIAH* 7, no. 2 (2020): 84–93, https://www.ejournal.unisai.ac.id/index.php/jiam/article/download/562/525/2175?utm_.

[47] Fizazuawi.

[48] Syukron Nur Aziz and Mustofa Anwar, "WIVES FOR SEEKERS IN ISLAMIC LAW PERSPECTIVE," *Jurnal Syariah Dan Hukum Islam* 1, no. 1 (2022): 1–23, https://journal.iaidalampung.ac.id/index.php/jshi/article/download/19/20/230?utm_.

[49] Zali et al., "ANALISIS HUKUM ISLAM: KEWAJIBAN NAFKAH SUAMI DAN SOLUSI BAGI ISTRI YANG TERPAKSA BEKERJA."

بل هو منطق العدل المقابل لإخلالها بعقد الزواج. مع ذلك، أثار هذا الحكم نقاشًا حديثًا حول مفهوم "نشوز الزوجة" وحدوده، حيث يرى بعض الباحثين المعاصرين أن المفهوم التقليدي متأثر بمجتمع بطريركي وقد لا يُنصف الزوجة في بعض الظروف[50]. لذا يدعون إلى إعادة قراءة النصوص بما يحقق روح الشريعة في العدل والمودة دون إفراط في استخدام العقوبات المالية ضد الزوجة إلا بحق موثّق. ومن جانب آخر، الاتفاق الجماعي بين المذاهب على كثير من الأحكام – كالنفقة والنشوز – يدل على رسوخ مبدأ قِوامة الرجل مقرونةً بالإنفاق في الفقه الإسلامي، وهو مبدأ ينبغي فهم مقاصده جيدًا في عصرنا لضمان تطبيقه بشكل سليم. إن هذه الدراسة المقارنة تُظهر مرونة الفقه الإسلامي أيضًا في تفاصيله، حيث اختلفت اجتهادات الأئمة مراعاةً لأحوال السفر والإذن والمرض... إلخ، مما يفتح باب التفكير في اجتهادات معاصرة لتنزيل الأحكام على الواقع الإندونيسي بما يحقق مقاصد الشرع[51].

<u>على الصعيد التطبيقي (القضائي والاجتماعي)</u> :تطبّق المحاكم الشرعية في إندونيسيا قواعد KHI فيما يخص النفقة والنشوز. وعادةً ما يُعفى الزوج قضائيًا من نفقة زوجته إذا ثبت للمحكمة كون الزوجة ناشزًا (كأن تترك بيتها بلا إذن أو ترفض الرجوع إليه). إن إثبات النشوز أمام المحكمة يتطلب أدلة أو اعترافًا[52]، وبالتالي فليس كل خلاف بين الزوجين يُعَدّ نشوزًا. على أن الواقع يشير إلى أن كثيرًا من قضايا النفقة في المحاكم تتضمن ادعاء الزوج نشوز زوجته هربًا من التزام النفقة، وهنا تكمن أهمية دقة القضاء في التحقق. فإذا حُكم بنشوز الزوجة، فإنها تفقد حق النفقة المستقبلية وربما نفقة العدّة أيضًا حسب المادة 152 من KHI [53]، وهذا بلا شك يؤثر بشدة على حالتها المادية خاصة إن كانت غير عاملة. من جهة أخرى، وفّر هذا الحكم نوعًا من الحماية للزوج من استغلال بعض الزوجات غير الملتزمات – فهو ورقة ضغط لإلزامهن بالعودة للطاعة أو إنهاء العلاقة. أما استقرار الأسرة، فهذه الأحكام سلاح ذو حدين: قد تدفع الزوجة للمحافظة على العشرة تجنبًا لوقف نفقتها، وقد يستغلها بعض الأزواج لحرمان زوجاتهم منها دون وجه حق عبر تلفيق النشوز. لذا فإن التطبيق العادل يتطلب وعيًا من القضاة بحقوق المرأة وبروح الشريعة السمحة التي تفضل الإصلاح على التعجيل بالعقاب .على صعيد المجتمع، تُشكّل هذه الأحكام ثقافة حقوقية بين الأزواج المسلمين في إندونيسيا؛ فالرجل يعرف أن الإنفاق واجب ديني وقانوني طالما الزوجة مطيعة، والمرأة تدرك أن إخلالها الجسيم بواجباتها قد يحرمها حقًا ماليًا مهمًا[54].

وخلاصة القول في هذه النقطة: إن التشابه الكبير بين تقنين KHI والفقه الإسلامي التقليدي جعلا أحكام النفقة وموانعها *واضحة ومعروفة* في الأوساط الشرعية الإندونيسية، مما ساعد عمومًا في صيانة الأسرة. لكن بعض التطورات الاجتماعية (مثل خروج المرأة للعمل واستقلاليتها المالية في بعض الحالات) قد تستدعي إعادة نظر فقهية وقانونية لضبط تطبيق مفهوم النشوز بما لا يظلم المرأة ولا يُفرّط في حق الزوج. وهذا ما سنعرضه في التوصيات الختامية.

الخلاصة والتوصيات

الخلاصة :توصلت الدراسة إلى أن المذاهب الفقهية الأربعة متفقة في الجملة على أغلب موانع النفقة الزوجية :فكما تبين، نشوز الزوجة وامتناعها عن طاعة زوجها بالمعروف هو مانع مُجمع عليه يسقط نفقتها. وكذلك ارتدادها عن الإسلام يُنهي العصمة ويسقط النفقة اتفاقًا. كما رأينا اتفاقًا عمليًا على أن الزوجة إذا تركت منزل الزوجية دون إذن معتبر أو سُجنت أو امتنعت عن المعاشرة، فإنها في حكم الناشز بلا نفقة[55]. وقد تبنّى قانون الأحوال الشخصية الإندونيسي (KHI) هذه المبادئ نفسها، فنص على

[50] Miswanto, "KRITIK KONSEP NUSYUZ DALAM KOMPILASI HUKUM ISLAM (PERSPEKTIF TEORI MUBADALAH)."

[51] Jumni Nelli, "Working Wife's Nafkah a Family Law Perspective Indonesian Islam," *Eksekusi: Journal Of Law* 5, no. 2 (2023): 220–34, https://doi.org/10.24014/je.v5i2.25924.

[52] Miswanto, "KRITIK KONSEP NUSYUZ DALAM KOMPILASI HUKUM ISLAM (PERSPEKTIF TEORI MUBADALAH)."

[53] Miswanto.

[54] Nelli, "Working Wife's Nafkah a Family Law Perspective Indonesian Islam."

[55] Aziz, "محامٍ يوضح 5 حالات لسقوط نفقة الزوجة.. أشهرها النشوز والسجن."

اشتراط التمكين الكامل لاستحقاق النفقة، وعلى سقوطها في حالة نشوز الزوجة صراحةً[56]. أما أوجه الاختلاف فهي طفيفة نسبيًا وتدور حول تطبيق القاعدة العامة في ظروف خاصة: مثل سفر الزوجة بلا إذن – حيث كان الحنفية والحنابلة أكثر تشددًا بسقوط النفقة مطلقًا، بينما المالكية والشافعية تساهلوا إذا وُجد إذن أو عذر. أيضًا انفرد المالكية بعدم وجوب النفقة في المرض المعضل للزوجة بينما لم يوافقهم الباقون[57]، وهذا رأي نادر التطبيق حديثًا. كذلك لمسنا اختلافًا في مدى اعتبار خروج الزوجة لبعض المصالح (كالعمل) نشوزًا، وهذا يخضع للعرف ولشروط العقد أكثر منه لخلاف مذهبي صريح. بالمحصلة، التقنين الإندونيسي متوافق في روحه مع جمهور الفقهاء ويوازن بين الآراء بما يحقق المصلحة: فهو يعلق النفقة على طاعة الزوجة، لكنه لم يقيّد مفهوم النشوز بتفاصيل جامدة بل ترك مجالًا للاجتهاد القضائي وفق ظروف العصر[58].

التوصيات: في ضوء هذه النتائج، نطرح عددًا من التوصيات والمقترحات لتعزيز العدالة في قضايا النفقة الزوجية ضمن السياق الإندونيسي خاصة، وفي الفقه الإسلامي عامة:

1. **تطوير مفهوم النشوز في التقنين**: يُنصح مشرّعو الأحوال الشخصية في إندونيسيا بإعادة النظر في صياغة مواد النشوز والنفقة بـ KHIلضمان توازن أكبر. مثلاً، يمكن تضمين نصّ يوضح أن خروج الزوجة للعمل أو الدراسة بإذنٍ صريح أو ضمني من الزوج لا يُعدّ نشوزًا، وأن رفضها الرجوع لبيت زوجية غير آمن أو لا يتوفر فيه المسكن الشرعي اللائق لا يوجب سقوط نفقتها. مثل هذه الإضافات مستوحاة من روح اجتهادات المذاهب نفسها التي راعت الأعذار الشرعية. كذلك حبذا لو يتضمن التقنين إشارة إلى نشوز الزوج (كإساءته البالغة للزوجة أو تقصيره في واجباته) وإلى أن للقاضي تقدير ذلك في حالات معينة حمايةً للزوجة – حتى لو لم يرتب القانون على نشوز الزوج سقوط نفقة بالطبع، لكن مجرد ذكر المفهومين (نشوز الزوج ونشوز الزوجة) قد يحقق شيئًا من التوازن الرمزي ويزيل الشعور بأن العبء دائمًا على الزوجة فقط[59].
2. **تشديد إجراءات إثبات النشوز قضائيًا**: يجب على القضاء الشرعي الإندونيسي التعامل بحذر مع دعاوى نشوز الزوجة في سياق دعاوى النفقة. فالمرجو عدم التسرع في حرمان الزوجة من النفقة إلا ببينة قوية (شهود أو أدلة واضحة على امتناعها دون حق). وهذا متحقق نصًا في KHI الذي اشترط "بُينة شرعية على النشوز"، لكن التطبيق العملي يحتاج إلى توعية للقضاة بعدم التوسع في مفهوم النشوز. مثلاً، ينبغي عدم اعتبار مجرد خلافات بسيطة أو خروج يسير على أنه نشوز يحرم الزوجة من حقوقها. وكلما ضُبط معيار النشوز بدقة قلّت حالات إساءة استغلاله من قبل بعض الأزواج المتهربين من النفقة. وفي هذا السياق، يمكن عقد دورات تدريب للقضاة حول فهم مقاصد الشريعة في الإنفاق والأسرة، وورش عمل تتضمن حالات افتراضية لضبط الأحكام[60].
3. **التوعية المجتمعية بحقوق وواجبات الزوجية**: توصي الدراسة الجهات المعنية (وزارة الشؤون الدينية الإندونيسية وهيئات الإرشاد الأسري) بإطلاق برامج توعوية للمقبلين على الزواج وللأزواج حول ثقافة الحقوق والواجبات في الحياة الزوجية. ينبغي توضيح أن النفقة حق أصيل للزوجة مقابل قيامها بمسؤولياتها الأسرية، وأن طاعة الزوج في المعروف واجب شرعي

---

[56] Miswanto, "KRITIK KONSEP NUSYUZ DALAM KOMPILASI HUKUM ISLAM (PERSPEKTIF TEORI MUBADALAH)."

[57] Ahmad Yani Nasution et al., "Nilai Nafkah Istri Dalam Pandangan Ulama Klasik Dan Kontemporer," *Teraju: Jurnal Syariah Dan Hukum* 2, no. 2 (2020): 161–74, https://doi.org/https://doi.org/10.35961/teraju.v2i02.164 Nilai.

[58] Andesma Andesma and Magister Ilmu Syariah, "Pengaruh Istri Dalam Mencari Nafkah Terhadap Kesejahteraan Keluarga Andesma Andesma," *Jurnal Manajemen Dan Pendidikan Agama Islam* 3, no. 1 (2025): 235–48, https://doi.org/https://doi.org/10.61132/jmpai.v3i1.855.

[59] Al Fitri et al., "RECONSTRUCTION OF NUSYÚZ CONCEPT IN COMPILATION OF ISLAMIC LAW IN INDONESIA," *SMART: Journal of Sharia, Tradition, and Modernity* 1, no. 2 (2021): 143–60, https://doi.org/https://doi.org/10.24042/smart.v1i2.10992.

[60] Akbar Syahru Rama and Murni Murni, "Analisis Konsep Nusyuz Dan Implikasinya Dalam Perkara Perceraian Di Pengadilan Agama Surabaya," *Referendum : Jurnal Hukum Perdata Dan Pidana* 1, no. 4 (2024): 50–59, https://doi.org/https://doi.org/10.62383/referendum.v1i3.260.

على الزوجة ما دام الزوج قائمًا بحقوقها ومعاشرتها بالمعروف .مثل هذه التوعية تضمن أن يعرف كل طرف حدوده: فالزوج لا يبخل بالنفقة لأن ذلك واجب ديني وقانوني، والزوجة لا تتعسف في حقوقها وتتفهم أن انعدام التعاون قد يؤدي لوقف نفقتها. إن تعزيز هذا الوعي من شأنه تقليل النزاعات القضائية بشأن النفقة والنشوز، وبالتالي مزيد من استقرار الأسر[61].

4. **مراعاة التطورات الاجتماعية في الاجتهاد الفقهي**:يدعو البحثُ الباحثين والفقهاء إلى الاجتهاد المعاصر في ضوء تغير أحوال النساء اليوم. فكثير من الزوجات أصبحن مساهمات في إعالة الأسرة، وبعضهن أصبحن أكثر تعليمًا ووعيًا بحقوقهن. لذا، من الأنسب تبني قراءة مقاصدية لنصوص النفقة والنشوز تراعي مبدأ المشاركة والمعاشرة بالمعروف من الطرفين .فمثلاً، يمكن الاجتهاد في أن إصرار الزوجة على العمل مع مساهمتها في نفقات الأسرة قد لا يُصنّف كنشوز صريح، وأن إهمال الزوج لحقوق زوجته المالية أو المعنوية البالغ ربما يعلّل شرعًا لعدم طاعة الزوجة له في بعض الأمور –كنوع من النشوز المقابل – وإن لم يصرح القدماء بذلك إلا ضمنيًا حين أجازوا للزوجة طلب التفريق لضرر. مثل هذه الاجتهادات قد تنعكس مستقبلاً على تعديل التشريعات لإيجاد توازن أكبر، بحيث لا يُستغل مفهوم النشوز ضد المرأة بلا وجه حق، وفي الوقت نفسه تُصان حقوق الزوج وقوامته بمقتضى العدل[62].

5. **دراسات مستقبلية ومقارنة أوسع**:أخيرًا، توصي الدراسة بإجراء بحوث مقارنة إضافية تشمل مثلاً مقارنة بين KHI وغيره من قوانين الأحوال الشخصية في العالم الإسلامي فيما يخص النفقة والنشوز. وكذلك دراسة نشوز الزوج وأثره –وإن لم يكن يؤدي لسقوط نفقة عنه، لكن قد تكون له آثار قانونية أخرى تستحق البحث (مثل سقوط حقه في الطاعة أو نحو ذلك). كما سيكون مفيدًا دراسة تطبيقات المحاكم الإندونيسية فعلًا: هل تلتزم حرفيًا بالنصوص أم تأخذ بفتاوى معينة عند تعارض الزوجين؟ كل ذلك يساعد على تقييم كفاءة القانون الحالي واقتراح تحسينات ملموسة.

بالالتزام بهذه التوصيات وتنفيذها، يأمل البحث أن تتحقق مواءمة أكبر بين روح الشريعة الإسلامية السمحة ومتطلبات الواقع الاجتماعي والقضائي المعاصر في إندونيسيا. فالشريعة غايتها إقامة العدل والصلاح بين الناس، وأحكام النفقة وُضعت لتحقيق المودة والرحمة داخل الأسرة، لا لجعلها ساحة خصومة مادية. وإذا حصل تفاهم حقيقي على هذه المبادئ، فسوف تقل كثيرًا حالات نشوز الزوجة أو تعنت الزوج، وتسود الألفة التي هي جوهر الحياة الزوجية الإسلامية.

References

Al-Bukhari, Muhammad ibn Isma'il. *Sahih al-Bukhari*. Beirut: Dar Thawq an-Najat, 1422 H.

Alam, Azhar, Musliah Isnaini Rahmawati, and Aditya Nurrahman. "Manajemen Wakaf Produktif Dan Tantangannya Di Majelis Wakaf Dan Kehartabendaan Pdm Surakarta." *Profetika: Jurnal Studi Islam* 23, no. 1 (2021): 114–26. https://doi.org/10.23917/profetika.v23i1.16799.

Andesma, Andesma, and Magister Ilmu Syariah. "Pengaruh Istri Dalam Mencari Nafkah Terhadap Kesejahteraan Keluarga Andesma Andesma." *Jurnal Manajemen Dan Pendidikan Agama Islam* 3, no. 1 (2025): 235–48. https://doi.org/https://doi.org/10.61132/jmpai.v3i1.855.

[61] Rosdalina Bukido et al., "Divorce Among Female Muslim Civil Servants : Legal Perspectives in Indonesia," *Ijtihad: Jurnal Wacana Hukum Islam Dan Kemanusiaan* 25, no. 1 (2025): 85–116, https://doi.org/10.18326/ijtihad.v25i1.85-116.

[62] Dede Al Mustaqim, "PERAN PEREMPUAN SEBAGAI PENCARI NAFKAH KELUARGA PERSPEKTIF QIRA'AH MUBADALAH DAN MAQASHID SYARIAH," *SETARA: Jurnal Studi Gender Dan Anak* 6, no. 1 (2024): 114–32, https://doi.org/https://doi.org/10.32332/jsga.v6i01.9226.

Aziz, Isra Abdul. "محامٍ يوضح 5 حالات لسقوط نفقة الزوجة.. أشهرها النشوز والسجن." elwatannews, 2022. https://www.elwatannews.com/news/details/6203608#goog_rewarded.

Aziz, Syukron Nur, and Mustofa Anwar. "WIVES FOR SEEKERS IN ISLAMIC LAW PERSPECTIVE." *Jurnal Syariah Dan Hukum Islam* 1, no. 1 (2022): 1–23. https://journal.iaidalampung.ac.id/index.php/jshi/article/download/19/20/230?utm_.

Bukido, Rosdalina, Nurul Azizah Azzochrah, Asril Amirul Zakariah, and Nur Paikah. "Divorce Among Female Muslim Civil Servants : Legal Perspectives in Indonesia." *Ijtihad: Jurnal Wacana Hukum Islam Dan Kemanusiaan* 25, no. 1 (2025): 85–116. https://doi.org/10.18326/ijtihad.v25i1.85-116.

Fitri, Al. "Rekonstruksi Konsepsi Nusyúz Dalam Kompilasi Hukum Islam Di Indonesia." badilag.mahkamahagung, 2022. https://badilag.mahkamahagung.go.id/artikel/publikasi/artikel/rekonstruksi-konsepsi-nusyuz-dalam-kompilasi-hukum-islam-di-indonesia-oleh-al-fitri-s-ag-s-h-m-h-i-24-5.

Fitri, Al, A. Alamsyah, S. Sadari, and Is Susanto. "RECONSTRUCTION OF NUSYÚZ CONCEPT IN COMPILATION OF ISLAMIC LAW IN INDONESIA." *SMART: Journal of Sharia, Tradition, and Modernity* 1, no. 2 (2021): 143–60. https://doi.org/https://doi.org/10.24042/smart.v1i2.10992.

Fizazuawi. "Hak Jaminan Kesehatan Istri Menurut Ketentuan Fiqh Tentang Nafkah Dalam Hukum Islam." *JURNAL AL-MIZAN: JURNAL HUKUM ISLAM DAN EKONOMI SYARIAH* 7, no. 2 (2020): 84–93. https://www.ejournal.unisai.ac.id/index.php/jiam/article/download/562/525/2175?utm_.

Harahap, Haddad Ulum, Muhammad Fadhlan Is, Amrar Mahfuzh Faza, and Muhamad Hasan Sebyar. "Legal Status of a Wife Leaving Her Husband and Vice Versa in Contextual Fiqh Studies : A Pre-Divorce Analysis." *JURNAL ILMIAH MIZANI: WACANA HUKUM, EKONOMI DAN KEAGAMAAN* 12, no. 01 (2025): 50–63. https://doi.org/http://dx.doi.org/10.29300/mzn.v12i1.7158.

Hassan, Ban Badr. "Review Article on the Research Entitled 'Rebellion in Iraqi Law and Islamic Law: A Comparative Study.'" *Ashur Journal of Legal and Political Sciences* 2, no. 1 (2025): 343–52. https://doi.org/https://doi.org/10.64184/ajlps.V2.I1.Y2025.P352-343.25.

Hassan, Ibrahim, and Mohamed Al-Amoush. "بعض أحكام الزوجة المسجونة دراسة فقهية مقارنة بقانون الأحوال الشخصية الإماراتي." *University of Sharjah Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies* 19, no. 2 (2022): 471–500. https://doi.org/https://doi.org/10.36394/jsis.v19.i2.13.

Isman, Syamsul Hidayat, Imran Rosyadi, Muhammad Syafri Firman, and Nimas Ayu Sholehah. "Penelitian Hukum Empiris Berbasis Teori Maqashid Syariah Jasser Auda." *AL-AFKAR: Journal for Islamic Studies* 6, no. 4 (2023): 14–29. https://doi.org/10.31943/afkarjournal.v6i4.730.Empirical.

Isnantri, Ayu Citra, and Tanudjaja. "The Act of Nusyuz By A Wife As An Abortion of The Right To Maintain Mut'ah After Divorce." *YURISDIKSI : Jurnal Wacana Hukum Dan Sains* 19, no. 4 (2024): 601–12. https://doi.org/https://doi.org/10.55173/yurisdiksi.v19i4.222.

Khatimah, Husnul, Raisa Rahim, Muhammad Irfan Ad, Soraya Al Latifa, and Aqila Shafia. "Tamkin Sempurna as a Condition for Exemption from Obligations Husband to Wife Tamkin Sempurna Sebagai Syarat Pembebasan Kewajiban Suami Terhadap Istri." *Jurnal Mediasas: Media Ilmu Syariah Dan Ahwal Al-Syakhsiyyah* 6, no. 2 (2023): 212–32. https://doi.org/10.58824/mediasas.v6i2.146.

Kusumastuti, Hanifah, Imron Rosyadi, and Rizka. "Implementasi Maslahah Mursalah Dalam Putusan Majelis Tarjih Muhammadiyah Dan Bahtsul Masail NU (Ijtihad Sebagai Penetapan Hukum Islam)." *Syntax Literate: Jurnal Ilmiah Indonesia* 32, no. 3 (2021): 167–86.

Ma'arif, Toha. "Relevansi Konsep Nafkah Dalam Hukum Keluarga Islam Terhadap Dinamika Kehidupan Modern Mengatur Hubungan Antaranggota Keluarga , Termasuk Hak Dan Kewajiban Yang Melekat Pada Tentang Pemenuhan Kebutuhan Materi , Tetapi Juga Menjaga Keharmonisan Rumah Tangga." *Al Fuadiy: Hukum Keluarga Islam* 7, no. 2 (2025): 96–109. https://doi.org/https://doi.org/10.55606/af.v6i2.

Miswanto. "KRITIK KONSEP NUSYUZ DALAM KOMPILASI HUKUM ISLAM (PERSPEKTIF TEORI MUBADALAH)." *YUSTISI Jurnal Hukum & Hukum Islam* 11, no. 2 (2024): 209–19. https://doi.org/https://doi.org/10.32832/yustisi.v11i2.16676.

Mustafa, Misbahul, and Zaki Saiful Alam. "بيان بعض مسقطات النفقة الزوجية في الفقه الإسلامي عند المذاهب الأربعة." *Al-Inṣāf: Jurnal Ahwal Al-Syakhshiyyah* 4, no. 1 (2024): 17–28. https://doi.org/https://doi.org/10.61610/ash.v4i1.59.

Mustaqim, Dede Al. "PERAN PEREMPUAN SEBAGAI PENCARI NAFKAH KELUARGA PERSPEKTIF QIRA'AH MUBADALAH DAN MAQASHID SYARIAH." *SETARA: Jurnal Studi Gender Dan Anak* 6, no. 1 (2024): 114–32. https://doi.org/https://doi.org/10.32332/jsga.v6i01.9226.

Musyrifah, S, Saharuddin Saharuddin, and Ardiyanti Aris. "Suami Dan Tanggung Jawab Terhadap Istri Dalam Iddah : Sebuah Kajian Analisis Yuridis." *JULIA Jurnal Litigasi Amsir*, 2024, 56–61. https://journalstih.amsir.ac.id/index.php/julia/article/view/403.

Nasruddin, Shafaa, Asnawati Patuti, and Sri Reski Wahyuni Nur. "Analisis Perbandingan Hukum Terhadap Nafkah Istri Yang Safar Dalam Perspektif Empat Mazhab." *AL-MABSUTH: Jurnal Studi Islam Dan Bahasa Arab* 1, no. 1 (2025): 213–32. https://doi.org/10.36701/mabsuth.v1i1.2388.

Nasution, Ahmad Yani, Moh Jazuli, Nilai Nafkah Istri, Ahmad Yani Nasution, Universitas Pamulang, Moh Jazuli, and Universitas Pamulang. "Nilai Nafkah Istri Dalam Pandangan Ulama Klasik Dan Kontemporer." *Teraju: Jurnal Syariah Dan Hukum* 2, no. 2 (2020): 161–74. https://doi.org/https://doi.org/10.35961/teraju.v2i02.164 Nilai.

Nelli, Jumni. "Working Wife's Nafkah a Family Law Perspective Indonesian Islam." *Eksekusi: Journal Of Law* 5, no. 2 (2023): 220–34. https://doi.org/10.24014/je.v5i2.25924.

Numa, Hardianti. "Perceraian Karena Riddah (Studi Kasus Di Peradilan Agama Maros Tahun 2010-2014)." Universitas Islam Negeri Alauddin Makassar, 2018. http://repositori.uin-alauddin.ac.id/id/eprint/10585.

Rama, Akbar Syahru, and Murni Murni. "Analisis Konsep Nusyuz Dan Implikasinya Dalam Perkara Perceraian Di Pengadilan Agama Surabaya." *Referendum : Jurnal Hukum Perdata Dan Pidana* 1, no. 4 (2024): 50–59. https://doi.org/https://doi.org/10.62383/referendum.v1i3.260.

Rifky, Sehan, Asep Saepullah, and Nadia Cahya Maolia. "Analisis Hukum Islam Dan Undang-Undang Perkawinan Terhadap Istri Yang Menolak Hubungan Intim." *Jurnal Keislaman* 7, no. 1 (2024): 10–24. https://doi.org/https://doi.org/10.54298/jk.v7i1.235.

Sari, Cut Meuthia, Jailani Jailani, and Faisal Yahya. "Pemenuhan Hak Istri Yang Dipenjara Dalam Konsepsi Hukum Islam (Studi Kasus Narapidana Hamil Di Lembaga Permasyarakatan Perempuan Kelas II B Sigli)." *Tadabbur: Jurnal Peradaban Islam* 5, no. 2 (2023): 294–305. https://doi.org/10.22373/tadabbur.v5i2.366.

Wulandari, Riska, Muhammad Nirwan Idris, and Jamaluddin. "Kedudukan Nafkah Istri Nusyuz Selama Masa Idah." *AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam Dan Bahasa Arab* 3, no. 4 (2024): 514–38. https://doi.org/10.36701/qiblah.v3i4.1635.

Yani, Nurlinda. "Hak Dan Nafkah Istri Dalam Hukum Islam : Analisis Konsep Kesetaraan Gender." *Posita: Jurnal Hukum Keluarga Islam* 02, no. 02 (2024): 95–106. https://doi.org/https://doi.org/10.52029/pjhki.v2i2.233.

Zali, Muhammad, Khairani Septian, Yenni Fitriani, Cynthia Winanda, and Firza Audina. "ANALISIS HUKUM ISLAM: KEWAJIBAN NAFKAH SUAMI DAN SOLUSI BAGI ISTRI YANG TERPAKSA BEKERJA." *Journal of Gender And Social Inclusion In Muslim Societes* 5, no. 1 (2024): 25–38. https://doi.org/https://doi.org/10.30829/jgsims.v5i1.20716.

نشوان زكي سليمان الحليم. "حقوق الزوجة وأثرها على الطاعة and ,الباجلاني, شيرين فارس سعيد الزوجية :دراسة مقارنة." *Middle East Journal of Legal and Jurisprudence Studies* 2, no. 3 (2022): 236–47. https://doi.org/https://doi.org/10.56961/mejljs.v2i3.288.

قديري, محمد توفيق. "The Effects Of Apostasy On Family Provisions In Algerian Legislation And Islamic Jurisprudence." 27 *مجلة المعيار*, no. 3 (2023): 149–65. https://doi.org/https://doi.org/10.37138/almieyar.v27i3.5401.